

الذي روى عن ابن اوشيبه بسند صحيح جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قد كان يشهد مع المشركين مشاهيرهم فسمع ملك خلفه احدهما يقول لصاحبه اذ هي تخي
 خلفه فقال لا اتركها قوم خلفه وعندهما باسنادهم فلم يشهدهم بعد هذا
 انكره احمد بن حنبل جديلا وقال لهذا موضوع وقال الدار قطني يقال
 ان عثمان وجم في اسناده وتلخيصه بالجملة منكر غير متفق على اسناده فلا يلتفت
 اليه والمروفي عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبره عن اهل العلم من قوله بعضنا في
 الاضنام من غير الرواية وقوله في الحديث الاخر الذي رويته ام الامين حين كلفه
 واه في حضور بعض عبادهم وعزموا عليه فيه بعد ذلك فخرج معهم
 ورجع مرجوبا فقال لكل اربوب منها من صمتم ثم لم يفتض بل يصح في رواية
 لا تحسه فما شهد بعد علم عبادهم وقوله في قصة بحير احسن استخفاف النبي صلى الله عليه
 وسلم باللات والعزى اذ الكعبة بالاشام في سفرته مع عمه اوطالب وهو جوي و
 فيه علم ما النبوة فآخبره بذلك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تسألني
 بها في الله ما بعضنا شيئا قط بعضنا فقال له بحيرا في الله الاما اخبرني عما
 اسئلك عنه فقال لسل عما يدلك وكذلك لعرف من سيرته صلى الله عليه وسلم
 ووفقوا الله تعالى له انه كان قبل نبوته يحاكي المشركين في وقوفهم بمزدلفة في الحج وكان
 يقف هو برفة لا تكان موقفا برهيم عليه السلام فقال لفاضي الفضل رضي الله
 عنه قد بان بما قد مناه عقود الانبياء عليهم السلام في التوحيد والامان والوحى
 وعصمتهم في ذلك على ما يتناهه فاما ما عدا هذا الباب من عقودهم فجماعها انها
 ملة على وبقينا على الجملة وانما ابا احتوت من العرقه والعلم بامور الدين والدينا
 ما لا شئ فوقه ومنظالم الاخبار واعني الحديث وما مثل ما قلناه ونحن وقد قلنا
 منه في حق نبينا صلى الله عليه وسلم في الباب الرابع اول قسم من هذا الكتاب ما يشبه على

ما وراءه الا ان الحواشي في هذه المعارف تختلف فاما ما تعلق منها بامر الدنيا
 فانه يشترط في حق الانبياء عليهم الصلوة والسلام العصة من عدم معرفة الانبياء
 بعضهم واعتقادها على خلافها وما هي عليه ولا وهم عليهم فيه اذ همهم متعلقة بالآخر
 وانما ثباتها امر الشرعية وقوا ينسها وامور الدنيا تضادها بخلافه فغيرهم من اهل الدنيا
 الذين يعلنون ظاهرا من الحجة الدنيا وهم على الآخرة هم عاقلون كما سنبين هذا في الباب الثاني
 ان شاء الله تعالى فانه لا يقا لايهاهم لا يعلنون شيئا من اهل الدنيا فان ذلك يؤدى الى الغفلة
 قلوبهم وهم المتزهون عنه بل قد اسلموا الى اهل الدنيا وقد واسياستهم وهدايتهم
 وانظر في مصلح دينهم ودينهم وهذا لا يكون مع عدم العلم بامور الدنيا بالكلية
 واحوال الانبياء وصيرهم في هذا الباب معلومة ومعرفة بذلك كونه مشهورة واما ان
 هذا العقد يرتفع بالدين يصح من النبي صلى الله عليه وسلم الا العلم به ولا يجوز
 عليه جملة جملة لانه لا يجوز ان يكون حصل عنده ذلك وعسى الله عز وجل فيوما
 لا يصح انك منه في علمه قدامه فكيف الجليل يحصل له العلم اليقين ويكون فعل
 ذلك باجتهاده في علم ينزل عليه فيه شئ على الحق يجوز وقوع الاجتهاد منه في ذلك
 على قول المحققين وعلى مقتضى حديث ام سلمة رضي الله عنها انما افضى بكم برؤي في
 علمه شئ حجة اثباته واقصة اسرى بدرها الاذن للمخالفين على اى بعضهم قد يكون
 ايضا ما يعتقد مما يمتد اجتهاده الاحكام ويجعل هذا هو الحق الذي لا يلتفت الى خلاف
 مرتبنا لفيه من اجاز عليه الخطاء والاجتهاد ان تواقم عليه دليل لا محلي القبول
 المجهدى الذي هو الحق والاصواب عندنا ولا على القول الاخر بان الحق لا يظفر بواحد
 قصبة النبي صلى الله عليه وسلم من الخطا في الاجتهاد والنسبقات ولان القول
 في تحظية المجتهدين انما هو بعد استقرار الفسح وانظر النبي صلى الله عليه وسلم واجتهاد
 انما هو فيما لم ينزل عليه فيه شئ ولم يشر له قبل هذا فيما عقد عليه صلى الله عليه وسلم